

أثر اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 على قائمة المركز المالي والنسب المالية الرئيسية للشركات المستأجرة
- دراسة حالة شركة الطيران الدولية Garuda Indonesia -

The impact of adopting IFRS 16 on the statement of financial position and the Key Financial Ratios
for tenant companies - a case study of the international airline Garuda Indonesia -

د. أسامة سحنون¹،

¹، جامعة برج بوعرييج، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2023/05/28؛ تاريخ القبول: 2023/06/11 تاريخ النشر 2023/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16، وتبيان أثر تطبيقها على بيان المركز المالي والنسب المالية الرئيسية للشركات المستأجرة على أرض الواقع، وفي ضوء طبيعة الموضوع والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من هذا البحث تم استخدام المنهج الاستقرائي في معالجة الجوانب الأساسية للموضوع، الى جانب الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة من أجل الوصول إلى فهم أوضح لإشكالية البحث.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد أثر بشكل قوي على بيان المركز المالي لشركة الطيران غارودا إندونيسيا، حيث زاد إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم بمبلغ كبير جداً يقدر بـ : 8 914 397 327 دولار أمريكي، كما أن هذا الأثر المالي الناتج عن تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد انعكس بشكل سلبي كبير على النسب المالية الرئيسية لشركة الطيران غارودا إندونيسيا مما أدى إلى تدهور الأداء المالي الشركة وأظهر حقيقة الوضع المالي للشركة على أنها في وضعية مثقلة بالديون.

الكلمات المفتاحية : معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 ؛ عقود الإيجار؛ التمويل خارج الميزانية؛ النسب المالية.

Abstract: This study aims to shed light on the recent accounting developments for the treatment of lease contracts that came with the International Financial Reporting Standard IFRS 16, and to show the impact of its application on the statement of the financial position and Key Financial Ratios for tenant companies on the ground, and in light of the nature of the subject and the objectives that we seek to achieve from this research. The inductive approach was used in addressing the basic aspects of the subject, in addition to relying on the case study method in order to reach a clearer understanding of the research problem.

Among the most important findings of the study is that the application of modern accounting developments to treat lease contracts has had a strong impact on the statement of the financial position of the Garuda Indonesia airline, as the total assets and total liabilities increased by a very large amount estimated at: 8 914 397 327 US dollars, and this The financial impact resulting from the application of modern accounting developments to deal with lease contracts has had a significant negative impact on the main financial ratios of Garuda Indonesia airline, which led to the

*سحنون أسامة

deterioration of the company's financial performance and revealed the fact that the company's financial position is in a highly indebted position.

Keywords: IFRS 16; Lease contracts; Extra-budgetary financing ; Key Financial Ratios

Résumé : Cette étude vise à faire la lumière sur les évolutions comptables récentes pour le traitement des contrats de location accompagnant la norme internationale d'information financière IFRS 16, et à montrer l'impact de son application sur l'état de la situation financière et les principaux ratios financiers des sociétés locataires. sur le terrain, et à la lumière de la nature du sujet et des objectifs que nous cherchons à atteindre à partir de cette recherche. L'approche inductive a été utilisée pour aborder les aspects fondamentaux du sujet, en plus de s'appuyer sur la méthode de l'étude de cas pour parvenir à une meilleure compréhension du problème de recherche.

L'une des conclusions les plus importantes de l'étude est que l'application des développements comptables modernes pour traiter les contrats de location a eu un fort impact sur l'état de la situation financière de la compagnie aérienne Garuda Indonesia, car le total des actifs et le total des passifs ont augmenté d'une très grande montant estimé à: 8 914 397 327 dollars américains, et ce L'impact financier résultant de l'application des évolutions comptables modernes pour traiter les contrats de location a eu un impact négatif significatif sur les principaux ratios financiers de la compagnie aérienne Garuda Indonesia, ce qui a conduit à la détérioration de la performance financière de l'entreprise et a révélé le fait que la situation financière de l'entreprise est fortement endettée.

Mots-clés : IFRS16 ; Contrats de location ; Financement extrabudgétaire ; Principaux ratios financiers.

1- تمهيد:

اتسعت دائرة التعامل بعقود الإيجار خلال العقود الأخيرة وأصبحت مجالاً هاماً من مجالات الاستثمار نظراً لما تتضمنه تلك العقود من مزايا اقتصادية عديدة لطرفي العقد، وبرزت أهمية هذا النوع من العقود بشكل خاص في القطاعات ذات الطبيعة الاستثمارية الضخمة، فبدلاً من اقتراض المال لشراء الأصول تقوم الشركات باستئجارها نظراً لارتفاع تكلفة شرائها وارتفاع حجم المخاطر خاصة الأصول الثابتة المرتبطة بالتقادم التكنولوجي، ورغم الأهمية التي حظيت بها عقود الإيجار على المستوى الإداري، إلا أن المحاسبة عنها تعتبر من أجل القضايا التي واجهها الفكر المحاسبي لعدة عقود حيث أبدى النموذج المحاسبي السابق وفق المعيار الدولي IAS 17 فجوة تستغلها الشركات المستأجرة للحصول على تمويل خارج الميزانية، من خلال التحايل على بنود عقود الإيجار التمويلية ومعالجة الكثير منها على أنها عقود إيجار تشغيلية، وهذا الوضع يعد تشويهاً محاسبياً ويشكل فرقاً كبيراً ومهماً في إعداد القوائم المالية.

ونظراً لما تحتله المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار من أهمية قصوى لمستخدمي القوائم المالية ومنتخذي القرارات، ولتضييق نطاق الإشكالات المطروحة في الواقع العملي، فقد عملت الهيئات المهنية الدولية المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على تحديث وتطوير الممارسات المحاسبية الخاصة بعقود الإيجار، حيث أسفرت أعمال المجلس عن إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 الذي يتضمن تغييرات جوهرية في المتطلبات المحاسبية عن عقود الإيجار وبصفة خاصة للمستأجرين.

من خلال ما سبق تبرز الإشكالية التالية:

ما مدى أثر تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار في ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 على بيان

المركز المالي والنسب المالية الرئيسية للشركات المستأجرة؟

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع يشتق من صميم هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ❖ ماهي أسباب تحديث المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16؟
- ❖ فيم تتمثل المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار في ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16؟
- ❖ ما مدى أثر تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار على بيان المركز المالي لشركة الطيران غارودا إندونيسيا؟ وإلى أي مدى يمكن أن ينعكس ذلك على النسب المالية الرئيسية؟

1-2 فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية تعكس قناعتنا من منظور احتمالي والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها وهي كالتالي :
يؤثر تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار بشكل مباشر وقوي على بيان المركز المالي والنسب المالية الرئيسية لشركة الطيران غارودا إندونيسيا.

1-3 أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في كونه يدرس موضوع يتسم بالحدثة كونه يختص بإبراز المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16، التي لم تحظ بالنصيب الكافي من الاهتمام والتحليل في البحوث السابقة، وخاصة إبراز أثر هذه المستجدات على بيان المركز المالي والنسب المالية الرئيسية للشركات المستأجرة.

1-4 أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى:

- الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تحديث المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16.
- التعرف على المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار في ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16،
- رصد وتحليل الآثار المالية الناتجة عن تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار في بيان المركز المالي للشركات المستأجرة، وإبراز مدى انعكاسها على والنسب المالية الرئيسية بالمنهجية العلمية والتحليل العملي المستمد من أرض الواقع.

1-5 منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في معالجة مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع البحث، إلى جانب استخدام أسلوب تحليل المضمون للمحتوى الظاهري معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 بالتركيز على المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار لدى المستأجر، ولتبيان أثر تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار على بيان المركز المالي والنسب المالية على أرض الواقع تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة من خلال اختيار شركة الطيران غارودا إندونيسيا.

2- تقديم معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 "عقود الإيجار": أسباب إصداره، أهدافه ومجال تطبيقه

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 من أحدث المعايير المحاسبية المتعلقة بمعالجة عقود الإيجار ، حيث يتضمن مجموعة متنسقة ومتناسكة من متطلبات الاعتراف والقياس والافصاح عن عقود الإيجار، وقد تم إصداره من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في شهر جانفي من سنة 2016 ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS 17 و التفسيرات ذات الصلة (SIC 15 ، SIC 27 ، IFRIC 4) مع إتاحة مدة معتبرة لمعدي القوائم المالية من أجل التكيف مع المتطلبات الجديدة، إذ كان مطلوب من الوحدات الاقتصادية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 ابتداءً من الفاتح جانفي 2019، مع امكانية التطبيق المبكر للوحدات الاقتصادية التي تطبق IFRS 15 المتعلق الإيرادات من العقود مع الزبائن (Forbes & Gupta, 2019, p. 484).

1-2 أسباب تحديث المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16.

كانت هناك ضرورة لتغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 لعدة أسباب من أهمها:

- انتشار أنشطة التأجير بشكل كبير خلال العقود الأخيرة باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الحديثة، وهذا الوضع وأكبه تعدد مشاكل المحاسبة عن عقود الإيجار عندما اختلف شكل بعض العقود عن جوهرها الاقتصادي (محمود، 2018، صفحة 193)، الأمر الذي فرض على الجهات المهنية المختصة العمل على تطوير نموذج محاسبي جديد يوفر كافة الإرشادات والمتطلبات اللازمة لمعالجة عقود الإيجار بشكل صادق وعادل، وبالمستوى الذي يكفل تضييق نطاق الاشكالات والقضايا المتعلقة بعقود الإيجار المطروحة في الواقع العملي؛
- فشل المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS 17 في التمثيل الصادق لمعاملات التأجير، حيث ترك مجالاً للاجتهاد والحكم الشخصي في عملية التمييز بين نوع عقد الإيجار تمويلي أو تشغيلي إلى جانب وجود مرونة كبيرة في شروط رسملة عقود الإيجار، الأمر الذي سمح للمؤسسات المستأجرة بمعالجة الكثير من عقود الإيجار التمويلية على أنها عقود إيجار تشغيلية لا يترتب عليها تسجيل أصول والتزامات في الميزانية وذلك يكون في محاولة الحصول تمويل خارج الميزانية (Kieso, Weygandt, & Warfield, 2013, p. 1238)، حيث أشارت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في سنة 2016 إلى أن حوالي 2.18 ترليون دولار التزامات إيجار تشغيلي خارج الميزانية، وهذا الأسلوب من التمويل تلجأ إليه الكثير من المؤسسات ويصب في مصلحتها في إظهار أصول وخصوم أصغر وتحقيق نسب مالية أكثر ملائمة لمصالحها المالية الفضلى (Young. S, 2020, p. 1)، إلا أن هذا التمويل الخفي أو خارج الميزانية وسعي المؤسسات الاستخدام الانتهازي لعقود الإيجار التشغيلي يترتب عليه إخفاء معلومات هامة تؤثر على قيمة المؤسسة وقرارات مستخدمي المعلومات، وهذا أحد المبررات الرئيسية التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 للقضاء على التمويل خارج الميزانية لما يمثله من تشويه كبير للنسب والمؤشرات المالية ويؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية.
- وجود تضارب وعدم اتساق بين المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS 17 المتعلق بالعقود الإيجار والإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، فحق استخدام الأصل والانتفاع به الذي يحصل عليه المستأجر بموجب عقد الإيجار يلبي تعريف الأصل في الإطار المفاهيمي، كما أن تعهد المستأجر بدفع الإيجار طوال مدة العقد يلبي تعريف الالتزام، إلا أن تصنيف الإيجار لإيجار تشغيلي يُبقي الأصل والالتزام المترتبين على العقد خارج القوائم المالية للمستأجر (العريدي، 2017، صفحة 18).
- فشل المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS 17 المتعلق بعقود الإيجار في تلبية متطلبات أصحاب المصلحة ومستخدمي القوائم المالية، لأن الكثير من المستخدمين يؤمنون بأهمية التزامات عقود الإيجار وعدم اظهارها في القوائم المالية يدفع المستخدمين إلى إجراء تعديلات على هذه القوائم (الجعرات، 2017، صفحة 682).
- نقص المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار في القوائم المالية للمؤسسات المستأجرة، بسبب عدم كفاية متطلبات الإفصاح المحاسبي في المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS 17، وبالتالي إعطاء صورة غير كاملة عن الأصول المسيطر عليها والالتزامات المترتبة عن عقود الإيجار لمستخدمي القوائم المالية والمستثمرين والمحللين مما ترتب عليه انخفاض قابلية المقارنة بين الشركات (Susanti, Ardana, Sufiyati, & Dewi, 2020, p. 295).

2-2 أهداف معيار الإبلاغ المالي الدولي الجديد IFRS 16 "عقود الإيجار"

يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 بشكل عام إلى ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة تعبر بصدق عن معاملات عقود الإيجار، بحيث توفر هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركات. ووفقاً لهذا المعيار يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار بصورة متسقة على العقود ذات الخصائص المتشابهة وفي ظل الظروف المتشابهة. (IFRS 16, 2016, Paragraph 1, p. 1) كما يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أهداف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 في:

- ✓ إزالة التناقضات ونقاط الضعف في معالجة عقود الإيجار التي أبداها النموذج المحاسبي السابق؛
- ✓ توفير إطار شامل وأكثر تماسكاً لمعالجة قضايا عقود الإيجار؛

- ✓ تحسين جودة التقارير المالية وقابلية المقارنة بين القوائم المالية للشركات؛
- ✓ توفير المزيد من المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية عن عقود الإيجار، مما يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بصورة أفضل؛

✓ تحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي حول عقود الإيجار لدى كل من المؤجر والمستأجر (محمود، 2018، صفحة 208).
ولتحقيق هذه الأهداف فإن المبدأ الأساسي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الجديد IFRS 16 هو إلغاء التمييز بين عقد الإيجار التشغيلي وعقد الإيجار التمويلي في القوائم المالية للمؤسسات المستأجرة، وبدلاً من ذلك يتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار طويلة الأجل في ميزانية المؤسسات المستأجرة، وتظهر ضمن الأصول والالتزامات مما يؤثر على أدائها ومركزها المالي.

2-3 مجال تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16

- أوضحت الفقرة 3 من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 أن نطاق التطبيق يشمل جميع عقود الإيجار بما في ذلك عقود إيجار أصول حق الاستخدام التي تعتبر إيجارات من الباطن باستثناء (IFRS 16, 2016 , Paragraph 3 , p. 2):
- ✓ عقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام الموارد المعدنية والموارد غير المتجددة؛
 - ✓ العقود التي يبرمها المستأجر لتأجير الأصول الحيوية التي تقع ضمن نطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 41)؛
 - ✓ ترتيبات امتياز الخدمة العامة؛
 - ✓ تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة بواسطة المؤجر التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 15)؛
 - ✓ الحقوق التي يحتفظ بها المستأجر بموجب اتفاقية ترخيص التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 38 الأصول غير الملموسة مثل: ترخيص الأفلام وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات وبراءات الاختراع وحقوق النشر.

3. أهم المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار في ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16

أحدث معيار الإبلاغ المالي الدولي الجديد IFRS16 تغييراً جذرياً في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار خاصة لدى المستأجرين، وقد أنهى هذا المعيار الجدول الطويل في الفكر المحاسبي حول إخفاء القوائم المالية لعقود الإيجار التشغيلي وإخفاء الالتزامات المرتبطة بها، وفي ما يلي عرض لأهم المستجدات المحاسبية التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 في معالجة عقود الإيجار.

3-1 تحديد عقد الإيجار: طبقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 يجب على المؤسسات المستأجرة في تاريخ إبرام العقد تقييم ما إذا كان نوع العقد إيجار أم لا وذلك استناداً إلى التعريف الذي وضعه المعيار لعقد الإيجار على أنه "عقد أو جزء من عقد يتم بموجبه نقل الحق في استخدام أصل (الأصل الأساسي) لفترة زمنية معينة مقابل تعويض مالي" (IFRS 16, 2016, Annex A , p. 20) بمعنى أن يعطي المؤجر للمستأجر بموجب اتفاق الحق في استخدام أصل معين لمدة زمنية محددة مقابل الالتزام بتسديد دفعات الإيجار، وأضاف المعيار شرطين أساسيين لتحديد ما إذا كان العقد تأجيرياً هما :

- ✓ أن يكون الأصل محددًا ومعرفًا بالعقد وبالتالي لا يملك المؤجر الحق في استبداله؛
- ✓ أن يكون لدى المستأجر الحق في السيطرة التامة على الأصل والحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية المرتبطة بالأصل طول فترة الاستخدام.

3-2 تصنيف عقود الإيجار: ألغى معيار الإبلاغ المالي الدولي الجديد IFRS16 نظام تصنيف عقود الإيجار المتبع في المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS 17، وبذلك أصبحت جميع العقود لدى المستأجر تصنف كعقود إيجار تمويلية أي أن جميع الأصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار ستظهر في ميزانية المستأجر، إلا في حالتين فقط يمكن تصنيف بعض عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية (أبو نصار و حميدات ، 2016، صفحة 860) :

✓ أن تكون مدة العقد 12 شهراً أو أقل وألا يحتوي العقد على خيار الشراء؛

✓ أن تكون القيمة الإيجارية منخفضة أو غير هامة (أقل من 5000 دولار) .

3-3 فصل مكونات العقد: عادةً ما تشتمل العقود على مكون إيجاري واحد أو أكثر، أو يكون العقد مزيجاً من مكون إيجاري ومكون غير إيجاري (خدمة)، وفي هذا المجال يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي الجديد IFRS16 أن يقوم المستأجر بالحاسبة بشكل منفصل عن كل مكون أو عنصر إيجاري وبشكل مستقل عن المكونات الأخرى غير الإيجارية في العقد، ولتحديد ما إذا كان الحق في استخدام الأصل الأساسي مكوناً إيجارياً منفصلاً يتطلب المعيار استيفاء كلا الشرطين التاليين (IFRS 16, 2016, Annex B , p. 27):

✓ يمكن للمستأجر الاستفادة من استخدام الأصل بمفرده أو مع الموارد الأخرى المتاحة بسهولة؛

✓ يجب ألا يعتمد الأصل الأساسي بشكل كبير على الأصول الأخرى في العقد أو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بها.

كما يجب أن يعتمد تحديد السعر النسبي المستقل للمكونات الإيجارية والمكونات غير الإيجارية على السعر الذي يفرضه المؤجر أو المورد المماثل لشراء هذا المكون بشكل منفصل، وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات يسمح للمستأجر بتقدير السعر المستقل، ولكن باستخدام أكبر قدر ممكن من المعلومات التي يمكن ملاحظتها لإجراء هذا التقدير (https://www.pwc.com/ifrs, 2017).

3-4 المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار لدى المستأجر

بعدما تم إلغاء معالجة عقود الإيجار لدى المستأجر إلى عقود تمويلية وعقود تشغيلية، تم تفعيل مدخل جديد للمحاسبة عن عقود الإيجار يعتمد نموذجاً واحداً للمحاسبة عن عقود الإيجار لدى المستأجر حيث يجب الاعتراف بالأصول والالتزامات الناشئة عن جميع عقود الإيجار في الميزانية من خلال إثبات الأصل المستأجر في جانب الأصول ويصنف كأصل حق الاستخدام مقابل الاعتراف بالالتزامات المترتبة على الإيجار في جانب الخصوم.

3-4-1 القياس الأولي لحق استخدام الأصول " The right-of-use asset " : يجب على المستأجر في تاريخ بداية العقد إثبات حق استخدام الأصل المستأجر بالتكلفة، حيث تشمل التكلفة ما يلي (IFRS 16, 2016, Paragraph 24, p. 9) :

- مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار؛
- دفعات الإيجار المدفوعة في أو قبل تاريخ بداية العقد مطروحاً منها أي حوافز إيجارية مستلمة ؛
- التكاليف الأولية المباشرة التي تكبدها المستأجر؛
- التكاليف المقدرة التي يتعين على المستأجر تكبدها لتفكيك وإزالة الأصل المستأجر وإعادة تهيئة المكان أو إعادة الأصل المستأجر إلى الحالة التي تتطلبها شروط وأحكام عقد الإيجار.

3-4-2 القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار " the lease liability ": يجب على المستأجر في تاريخ بداية العقد قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها بعد باستخدام معدل الفائدة الضمني في اتفاقية الإيجار إذا كان من الممكن تحديده بسهولة. خلاف ذلك يجب استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر (محمد و جبير، 2020، صفحة 208).

وتشمل دفعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار على المدفوعات التي تتعلق بالحق في استخدام الأصل لفترة الإيجار التي لم يتم دفعها بعد كل من (IFRS 16, 2016, Paragraph 27-28, p. 10) :

- الدفعات الثابتة التي يدفعها المستأجر إلى المؤجر مقابل حق استخدام الأصل خلال فترة الإيجار بعد خصم أي حوافز إيجار مستحقة القبض؛
- دفعات الإيجار المتغيرة وهي جزء من الدفعات التي يدفعها المستأجر للمؤجر خلال مدة الإيجار والتي تختلف بسبب التغيرات في الحقائق أو الظروف التي تحدث بعد تاريخ بداية العقد، حيث أن قياس التزام الإيجار يشمل فقط الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل،

على سبيل المثال الدفعات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك أو معدل الفائدة المرجعي أو الدفعات المتغيرة وفقاً لمعدلات الإيجار في السوق، أما الدفعات المتغيرة التي لا تعتمد على أي مؤشر أو معدل وإنما تعتمد على النشاط المستقبلي للأصل المستأجر على وجه الخصوص فلا يتم تضمينها في قياس التزام الإيجار أو حق استخدام الأصل بل يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر (IFRS community, 2022)؛

- المبالغ التي يتوقع المستأجر دفعها للمؤجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من ممارسة هذا الخيار؛
- مبلغ الغرامات المطلوبة في حالة إنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر لخيار إنهاء عقد الإيجار.

3-4-3- القياس اللاحق لحق استخدام الأصول: عرض معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 نموذجين اختياريين للقياس اللاحق عن أصل حق الاستخدام هما:

❖ **نموذج التكلفة:** يتطلب هذا النموذج أن يتم القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام بتكلفة القياس الأولي مطروحاً منها مجمع الاهتلاك وأية خسائر انخفاض القيمة.

حيث يخضع أصل حق الاستخدام للاهتلاك وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS16) على ألا تتجاوز مدة أصل حق الاستخدام مدة عقد الإيجار، كما يخضع أصل حق الاستخدام لاختبار الانخفاض في القيمة بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS36)، وفي أغلب الأحيان وتعتبر أصول حق الاستخدام جزءاً من وحدة توليد النقد وبالتالي لا يتم اختبارها للانخفاض في القيمة بشكل فردي (IFRS community, 2022).

❖ **نموذج القيمة العادلة وإعادة التقييم:** إذا كان أصل حق الاستخدام يستوفي تعريف العقار الاستثماري يتم تطبيق نموذج القيمة العادلة حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS 40)، أما إذا كان أصل حق الاستخدام من فئة الممتلكات والمباني والمعدات يمكن للمستأجر اختيار تطبيق نموذج إعادة التقييم بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS16) المتعلق بالأصول الثابتة (العريدي، 2017، صفحة 20).

3-4-4- القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار: بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 يتم القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار لدى المستأجر على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (IFRS 16, 2016, Paragraph 36, p. 11)، حيث يتم:

- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛
- تخفيض المبلغ الدفترى لالتزام عقد الإيجار بقيمة دفعات الإيجار المدفوعة؛
- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أي إعادة تقييم لدفعات الإيجار.

3-4-5- العرض والافصاح المحاسبي عن عقود الإيجار

بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي الجديد IFRS16 يجب على المستأجر (IFRS 16, 2016, Paragraph 47- 48 – 49, p. 12)؛

➤ في قائمة المركز المالي:

- عرض أصول حق الاستخدام بشكل منفصل عن الأصول الأخرى، وإذا لم يتم تقديم أصول حق استخدام بشكل منفصل فيجب الإشارة إلى البنود التي تتضمنها؛
- عرضها أصول حق الاستخدام التي تفي بتعريف الاستثمارات العقارية كعقار استثماري؛
- عرض التزامات الإيجار بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى، وإذا لم يعرض المستأجر التزامات الإيجار بشكل منفصل، فيجب عليه الإفصاح عن البند الذي يتم فيه تضمين التزامات الإيجار؛

➤ في قائمة الدخل:

- عرض مصاريف الفائدة على التزام الإيجار بشكل منفصل عن مصاريف إهلاك أصل حق الاستخدام؛

- عرض مصاريف إهلاك أصل حق الاستخدام في قائمة الدخل بنفس طريقة إهلاك الأصول المحتسبة بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS16) أو معيار المحاسبة الدولي (IAS38).

➤ في قائمة التدفقات النقدية يجب على المستأجر:

- تصنيف التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بأصل التزام الإيجار ضمن الأنشطة التمويلية؛
- تصنيف التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بمصاريف الفائدة على التزام الإيجار بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS07) المتعلق بقائمة التدفقات النقدية ؛

- تصنيف دفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل ودفعات الإيجار لعقود الإيجار التي يكون فيه الأصل المستأجر منخفض القيمة ودفعات الإيجار المتغيرة التي لم يتم أخذها في الاعتبار عند قياس التزام الإيجار ضمن الأنشطة التشغيلية.

وبهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية، يجب على المستأجر الإفصاح في الملاحظات أو في القسم المخصص لعقود الإيجار عن جميع المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار باستثناء المعلومات المعروضة في القوائم المالية، وذلك من خلال الإفصاح بشكل كمي عن المبالغ التالية (IFRS 16, 2016, Paragraph 51- 53 - 54 , p. 12):

- ✓ مصاريف إهلاك أصول حق الاستخدام؛
 - ✓ مصاريف الفوائد على التزامات الإيجار؛
 - ✓ المصاريف التي تتعلق بعقود الإيجار قصيرة الأجل أو بالأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة؛
 - ✓ المصاريف المتعلقة بدفعات الإيجار المتغيرة التي لم تؤخذ في الحسبان عند قياس التزام الإيجار؛
 - ✓ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بعقود الإيجار؛
 - ✓ التدفقات الداخلة لأصول حق الاستخدام؛
 - ✓ القيمة الدفترية لأصول حق الاستخدام في تاريخ الميزانية العمومية حسب فئة الأصول الأساسية؛
- كما يجب على المستأجر تقديم المعلومات المطلوبة في شكل جدول ما لم يكن شكل آخر أكثر ملاءمة.

3-5 المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار لدى المؤجر

باستثناء تعزيز متطلبات الإفصاح المحاسبي عن عقود الإيجار لم تتغير المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار من قبل المؤجرين بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي الجديد IFRS16 إلى حد كبير عن المعالجة المحاسبية السابقة وفق معيار المحاسبة الدولي IAS 17، حيث بقي تصنيف عقود الإيجار لدى المؤجر كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية. حيث يصنف عقد الإيجار على أنه تمويلي إذا كان العقد يحول بشكل جوهري كافة المخاطر (مثل التقادم التكنولوجي للأصل أو انخفاض قيمته السوقية) والمنافع (مثل الأرباح الناتجة عن تشغيل الأصل أو ارتفاع قيمته السوقية) الاقتصادية المرتبطة بالأصل محل العقد من المؤجر إلى المستأجر، كما يمكن أن تنتقل ملكية الأصل في نهاية مدة العقد إلى المستأجر، أما إذا كان العقد لا يحول بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع الاقتصادية المرتبطة بالأصل من المؤجر إلى المستأجر يتم تصنيف هذا العقد كعقد إيجار تشغيلي، أي أن تصنيف عقود الإيجار لدى المؤجر كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية يكون بالاعتماد على الجوهر الاقتصادي للعقد وليس على شكله القانوني (محمد و جبير، 2020، صفحة 207).

4- أثر تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار على بيان المركز المالي والنسب المالية الرئيسية لشركة غارودا إندونيسيا

بعد تقديم صورة واضحة لأهم ما ينبغي معرفته نظرياً، وفي سبيل المعالجة السليمة للإشكالية المطروحة ومجموعة الأسئلة الفرعية التي تحتاج إلى إجابة لوصف الواقع العملي، سنحاول في هذا الجانب التطبيقي تحليل الأثر المالي الناتج عن تطبيق المستجدات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار في ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 في بيان المركز المالي، وتفسير مدى انعكاس ذلك الأثر على الأداء المالي للشركات المستأجرة، وذلك من خلال دراسة حالة إحدى شركات الطيران العالمية المدرجة في بورصة إندونيسيا وهي شركة غارودا إندونيسيا (Garuda Indonesia) حيث

تم اختيار هذه الشركة كونها كيان يستأجر الطائرات ولديها معلومات داعمة تتعلق بأنشطة الإيجار في التقرير السنوي للشركة، إلى جانب طبيعة علاقتها مع المستثمر الدولي مما يحتم عليها مسايرة التطورات المحاسبية الدولية وتحسين جودة القياس والافصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية .

4-1 تقديم شركة غارودا إندونيسيا (Garuda Indonesia): هي شركة طيران وطنية في إندونيسيا يقع مقرها الرئيسي في العاصمة جاكارتا وتتخذ من مطار سوكارنو هاتا الدولي مركزاً لعملياتها، تأسست غارودا إندونيسيا في 26 يناير 1949 وتمتلكها الحكومة الإندونيسية بالكامل، تقدم الشركة خدماتها إلى 60 وجهة حول العالم في آسيا، أوروبا، أمريكا الشمالية ومنطقة الشرق الأوسط بأسطول طائرات يتعدى 210 طائرة بمتوسط عمر أقل من خمس سنوات (https://www.garuda-indonesia.com, 2022) .

وتعتبر الطائرات من أهم الأصول التي يعتمد عليها نشاط الشركة الوطنية غارودا إندونيسيا التي تنشط في قطاع النقل الجوي بالطائرات، ولدعم نشاطها خلال مواسم ذروة حركة المرور أو تحصين موقعها التنافسي خلال فحوصات الصيانة الثقيلة السنوية لطائراتها أو لتوسع نشاطها وبدأ مسارات جديدة تلجأ شركة غارودا إندونيسيا لاستئجار طائرات أخرى من شركات تأجير الطيران أو شركات الطيران الأخرى بدلاً من شراء هذه الأصول الضخمة نظراً لارتفاع تكلفتها، ويتم ذلك من خلال إبرام اتفاقيات عقود الإيجار الشاملة للخدمة (wet-leasing) ¹.

4-2 تطبيق المستجندات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار في شركة غارودا إندونيسيا

في 1 جانفي عام 2020 بدأت كامل الشركات الإندونيسية بشكل لزامي تنفيذ معيار محاسبي جديد للإيجار PSAK 73 معتمد ومستمد بشكل كامل من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16، حيث يتضمن معيار المحاسبة المالية الإندونيسي "عقود الإيجار" PSAK 73 نفس المستجندات المحاسبية التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 ويقدم نموذجاً محاسبياً واحداً للمستأجر ويحدد كيفية قيام مُعد البيانات المالية باعتراف عقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها (Crowe Indonesia, 2022, p. 2). وقبل دخول المعيار الجديد حيز التنفيذ كانت شركة غارودا إندونيسيا تسجل معظم معاملات إيجار الطائرات الخاصة بها كعقود إيجار تشغيلية.

وفي ظل تطبيق المستجندات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 والتي تضمنها المعيار الإندونيسي PSAK 73 لأول مرة، اعتمدت شركة الطيران غارودا إندونيسيا في 1 جانفي 2020 على الوسائل العملية التالية التي يوفرها المعيارين:

- إعادة دراسة كافة عقودها التجارية والتأكد من أن التعريف الجديد لعقد الإيجار ينطبق عليها؛
- تعترف الشركة كمستأجر بحق استخدام الأصول والتزامات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار ذات الأصول منخفضة القيمة؛
- يتم التعامل مع عقود الإيجار التشغيلية التي مدة إيجارها المتبقية تقل عن 12 شهراً في 1 جانفي 2020 كعقد إيجار قصير الأجل؛
- يتم قياس التزامات الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية؛
- يتم قياس حق استخدام الأصول بمبلغ مساوٍ لالتزامات الإيجار المعدلة مع المدفوعات المسبقة والالتزامات الأخرى؛
- استخدام معدل خصم واحد لحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول؛
- عدم فصل المكونات غير التجارية عن مكونات الإيجار لأن الأصول الأساسية المستأجرة تعتمد بشكل كبير على الأصول الأخرى في العقد.

4-3 أثر تطبيق المستجندات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار على بيان المركز المالي لشركة غارودا إندونيسيا

¹ عقد الإيجار الشاملة للخدمة : هو ترتيب إيجار توفر فيه شركات تأجير الطيران (المؤجر) لشركة طيران أخرى (المستأجر) طائرة وطاقم كامل مع الصيانة والتأمين (ACMI)

استنادًا إلى التقرير المالي السنوي لعام 2020 الذي نشرته الشركة على الموقع الإلكتروني لبورصة إندونيسيا [/https://www.idx.co.id/en-us/news/announcement](https://www.idx.co.id/en-us/news/announcement) سنحاول تحليل أثر تطبيق المستندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار على كتل ومجاميع قائمة المركز المالي التي تعتبر المصدر الرئيسي لتقييم الأداء المالي، وذلك من خلال المقارنة بين بيانات قائمة المركز المالي الختامية لشركة غارودا إندونيسيا في 2019/12/31 و بيانات قائمة المركز المالي الافتتاحية المعدلة بأثر رجعي في 2020/01/01 وفق متطلبات المعيار الأندونيسي الجديد PSAK 73 المطابق للمعيار الدولي IFRS16، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): أثر تطبيق المستندات المحاسبية الدولية لمعالجة عقود الإيجار على بيان المركز المالي لشركة غارودا إندونيسيا (الوحدة: دولار أمريكي US\$)

البيان	المبالغ في 2019 - 12 - 31 قبل تطبيق المستندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار	المبالغ في 2020 - 01 - 01 بعد تطبيق المستندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار	نسبة التغير % (ارتفاع / انخفاض)	الأثر المالي الناتج عن تطبيق المستندات المحاسبية الدولية لمعالجة عقود الإيجار
	A	B	$C = \frac{B-A}{A} \times 100$	D = B - A
مجموع الأصول غير الجارية	3 327 839 783	12 435 283 872	% 273.67	9 107 444 089
مجموع الأصول الجارية	1 104 361 174	911 314 412	% - 17.48	-193 046 762
المجموع العام للأصول	4 432 200 957	13 346 598 284	% 201.12	8 914 397 327
مجموع حقوق الملكية	559 103 452	557 214 176	% - 0.38	-1 889 276
مجموع الالتزامات أو الخصوم غير الجارية	477 216 616	8 397 340 774	% 1659.65	7 920 124 158
مجموع الالتزامات أو الخصوم الجارية	3 395 880 889	4 392 043 334	% 29.33	996 162 445
المجموع العام للخصوم (حقوق الملكية + الالتزامات)	4 432 200 957	13 346 598 284	% 201.12	8 914 397 327

المصدر: من اعداد الباحث مع الاعتماد على التقرير المالي السنوي المنشور لشركة غارودا إندونيسيا لعام 2020.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن التأثير والتغيير الذي حدث على بيان المركز المالي لشركة غارودا إندونيسيا كبير جداً بعد تطبيق المستندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 والتي تضمنها المعيار الإندونيسي PSAK 73، حيث كان التأثير على كتل ومجاميع بيان المركز المالي كالتالي:

➤ **مجموع الأصول (الثابتة) غير الجارية:** ارتفع مجموع الأصول غير الجارية في 1 جانفي 2020 بعد تطبيق المستندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار بمبلغ 9 107 444 089 دولار أمريكي مقارنة بمجموع الأصول غير الجارية في 2019/12/31 ونسبة نمو كبيرة تقدر بـ : 273.67 % ويعود هذا الارتفاع الكبير في مجموع الأصول غير الجارية إلى الاعتراف ورسملة أصول حق الاستخدام - right-of-use asset - المتعلقة بعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية، إلا أن عرض أصول حق الاستخدام في بيان المركز المالي لشركة غارودا إندونيسيا لم يتم بشكل منفصل عن الأصول الأخرى، وإنما تم دمجها في نفس فئة الأصول الأساسية Fixed assets-net.

- **مجموع الأصول غير الجارية:** انخفض مجموع الأصول غير الجارية في بداية سنة 2020 بمبلغ 193 046 دولار أمريكي وبنسبة تراجع تقدر بـ (17.48 %) مقارنة بمجموع الأصول غير الجارية في 2019/12/31، حيث يرجع هذا الانخفاض المعتبر إلى إلغاء مبلغ المصاريف المدفوعة مسبقاً المتعلقة بعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية والتي تم في بداية سنة 2020 رسملتها في الأصول غير الجارية.
- **المجموع العام للأصول:** بما أن مبلغ الارتفاع في الأصول غير الجارية كبير جداً مقارنة بمبلغ الانخفاض في الأصول الجارية نجد أن المجموع العام للأصول بعد تطبيق المستجندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد ارتفع في بداية سنة 2020 بمبلغ 8 914 397 327 دولار أمريكي وبنسبة نمو تقدر بـ : 201.12 % مقارنة بمجموع الأصول بالسنة السابقة في 2019/12/31.
- **مجموع حقوق الملكية:** انخفض مجموع حقوق الملكية في بداية سنة 2020 بمبلغ 1 889 276 دولار أمريكي وبنسبة تراجع ذئيلة جداً تقدر بـ : (0.38 %) مقارنة بمجموع حقوق الملكية في 2019/12/31 وذلك بسبب خصم الأثر التراكمي لتغيير عقود الإيجار التشغيلية إلى عقود إيجار رأسمالية حيث تم إدماج أفساط اهتلاك حق استخدام الأصول التي تم رسملتها سنة 2020 بأثر رجعي وبالتالي تم تصحيح نتائج الدورات السابقة من خلال تخفيض صافي الأرباح المحتجزة التي تم تأجيل تخصيصها.
- **مجموع الخصوم أو الالتزامات غير الجارية:** ارتفع مجموع الالتزامات غير الجارية في 1 جانفي 2020 بعد تطبيق المستجندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار بمبلغ جد معتبر 7 920 124 158 دولار أمريكي وبنسبة نمو قياسية غير مسبوقة بلغت : 1695.65 % مقارنة بمجموع الالتزامات غير الجارية في 2019/12/31، ويعود هذا الارتفاع الكبير في مجموع الخصوم أو الالتزامات غير الجارية إلى الاعتراف بالالتزامات الإيجار - lease liability - المتعلقة بعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية، حيث تم عرض التزامات الإيجار في بيان المركز المالي لشركة غارودا إندونيسيا بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى.
- **مجموع الخصوم أو الالتزامات الجارية:** ارتفع أيضاً مجموع الالتزامات الجارية في 1 جانفي 2020 بعد تطبيق المستجندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار بمبلغ 996 162 445 دولار أمريكي وبنسبة نمو معتبرة تقدر بـ : 29.33 % مقارنة بمجموع الالتزامات غير الجارية في 2019/12/31، وذلك يرجع إلى إثبات ديون الإيجار المستحقة الدفع خلال الفترة المعنية 2020 والتي تتعلق بعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية. حيث أن التزام الإيجار هو جزء من المطلوبات الجارية أو غير الجارية اعتماد على توقيت مدفوعات الإيجار.
- **المجموع العام للخصوم (حقوق الملكية + الالتزامات):** بنفس مبلغ الارتفاع في المجموع العام للأصول ارتفع أيضاً المجموع العام للخصوم بعد تطبيق المستجندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار في بداية سنة 2020 بمبلغ 8 914 397 327 دولار أمريكي، وبنسبة نمو تقدر بـ : 201.12 % مقارنة بالمجموع العام للخصوم في 2019/12/31.

4-4 أثر تطبيق المستجندات المحاسبية الدولية لمعالجة عقود الإيجار على النسب المالية الرئيسية لشركة غارودا إندونيسيا.

بعد تحديد الأثر المالي الناتج عن تطبيق المستجندات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار على بيانات المركز المالي لشركة الطيران غارودا إندونيسيا، سنحاول تفسير مدى انعكاس ذلك على نسب تقييم الأداء المالي الرئيسية بهدف تقديم حكم عن الوضعية المالية لشركة غارودا إندونيسيا.

الجدول رقم (02): مقارنة النسب المالية الرئيسية لشركة غارودا إندونيسيا قبل وبعد تطبيق المستجندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار

البيان	في 31-12-2019 قبل تطبيق	في 01-01-2020 بعد تطبيق	نسبة التغير % (ارتفاع / انخفاض)
	المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار	المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار	
	A	B	$C = \frac{B-A}{A} \times 100$
نسبة الاستقلالية المالية (حقوق الملكية/ إجمالي الديون)	0.14	0.04	% - 71.42
نسبة الرافعة المالية (الديون / إجمالي الأصول)	0.87	0.96	% 10.34
نسبة المديونية (الديون / حقوق الملكية)	6.93	22.95	% 231.16
المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأصول)	0.009	0.003	% - 70.0

المصدر: بتصرف مع الاعتماد على التقرير المالي السنوي المنشور لشركة غارودا إندونيسيا لعام 2020.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن الخروج بالعديد من الملاحظات والنتائج:

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تعد هذه النسبة ذات أهمية كبيرة للمالين والمتعاملين الاقتصاديين مع الشركة خاصة البنوك، حيث تُظهر هذه النسبة مدى قدرتها على توفير التزاماتها بأموالها الخاصة في الأوقات الصعبة، كما أن هذه النسبة تعطي فكرة عن مدى استقلاليتها واعتمادها على الأموال الخاصة بدلاً من الاستدانة، ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نجد أن كلاً من نسب الاستقلالية المالية المحسوبة خلال الفترة المدروسة أقل بكثير من الواحد الصحيح وهذا يدل على أن شركة غارودا إندونيسيا غير مستقلة مالياً ومثقلة بالديون. ومن الملاحظ بشكل خاص من خلال مقارنة نسبة الاستقلالية المالية في 2019/12/31 المقدرة بـ: (0.14) مع نسبة الاستقلالية المالية في 2020/01/01 بعد تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار المقدرة بـ: (0.04) نجد أنها تراجعت تقريباً بـ: (71.42 %)، وبما أن هذا التراجع والانخفاض الكبير في هذه النسبة يعتبر مؤشر غير جيد ، فما يمكن استنتاجه أن الأثر المالي المزدوج على حقوق الملكية وعلى إجمالي الأصول الناتج عن تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد انعكس بشكل سلبي على نسبة الاستقلالية المالية في شركة غارودا إندونيسيا.
- **نسبة الرافعة المالية:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية أصول الشركة بأموال خارجية، كما أن هذه النسبة لديها عدة دلالات في عملية تقييم الأداء المالي كونها تقيس كل من نسبة القدرة على السداد، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، ويفضل الدائنون عادة نسبة منخفضة من الديون لأن انخفاض المعدل يعني ضمان أكبر للدائنين لتحصيل أموالهم عند تعرض الشركة للتصفية، ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه يتضح أن نسب الرافعة المالية المحسوبة خلال سنوات الدراسة أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على انخفاض المخاطر المالية التي يمكن تتعرض لها شركة غارودا إندونيسيا وأنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها في حالة الإفلاس وبيع أصولها، وما يعني أيضاً أن أموال الدائنين مضمونة. ومن الملاحظ بشكل خاص من خلال مقارنة نسبة الرافعة المالية في 2019/12/31 المقدرة بـ: (0.87) مع نسبة الرافعة المالية في 2020/01/01 بعد تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار المقدرة بـ: (0.96) نجد أنها ارتفعت بنسبة معتبرة تقدر بـ: (10.34 %)، وبما أن الارتفاع في هذه النسبة يعتبر مؤشر غير جيد ، فما يمكن استنتاجه أن الأثر المالي المزدوج على الديون وعلى إجمالي الأصول الناتج عن تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد انعكس بشكل سلبي على نسبة الرافعة المالية في شركة غارودا إندونيسيا.
- **نسبة المديونية (الديون / حقوق الملكية) :** تتولى هذه النسبة القاء الضوء على مقدار رأس المال الذي ساهم به الملاك بالمقارنة مع القروض والديون المالية التي ساهم بها الدائنون في تمويل الشركة، كما تقيس نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الداخلي، ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه يتضح أن نسب المديونية أو الديون إلى الأموال الخاصة المحسوبة خلال الفترة المدروسة أكبر من الواحد الصحيح وجد مرتفعة،

وهذا يعني أن شركة غارودا إندونيسيا تعتمد على التمويل الخارجي أكثر من التمويل الداخلي في تمويل الأصول و هذه الوضعية غير جيدة ولايفضلها الدائنون، كون الشركة غير قادرة على تأمين ديونها من أموالها الخاصة في حالة التصفية.

ومن الملاحظ بشكل خاص من خلال مقارنة نسبة المديونية في 2019/12/31 المقدرة بـ: (6.93) مع نسبة المديونية في 2020/01/01 بعد تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار المقدرة بـ: (22.95) نجد أنها ارتفعت بنسبة جد كبيرة تقدر بـ: (231.16 %)، وهذا يعني أن الشركة في وضعية مثقلة بالديون، وبما أن الارتفاع في هذه النسبة يعتبر مؤشر غير جيد ، فما يمكن استنتاجه أن الأثر المالي الناتج عن تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد انعكس بشكل سلبي على نسبة المديونية في شركة غارودا إندونيسيا.

● **نسبة المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأصول):** يعتبر هذا المعدل من أكثر مقاييس الأداء المالي شيوعاً، ويعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، حيث يقيس العائد لكل دينار مستثمر في الأصول ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة المردودية الاقتصادية المحسوبة خلال الفترة المدروسة ضئيلة جداً، وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة شركة غارودا إندونيسيا في توليد الأرباح من الأصول المتاحة.

ومن الملاحظ بشكل خاص من خلال مقارنة نسبة المردودية الاقتصادية في 2019/12/31 المقدرة بـ: (0.009) مع نسبة المردودية الاقتصادية في 2020/01/01 بعد تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار المقدرة بـ: (0.003) نجد أنها انخفضت بنسبة كبيرة تقدر بـ: (70 %)، وبما أن الانخفاض في هذه النسبة يعتبر مؤشر غير جيد ، فما يمكن استنتاجه أن الأثر المالي الناتج عن تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد انعكس بشكل سلبي على نسبة المردودية الاقتصادية في شركة غارودا إندونيسيا.

5- الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية الإلمام بالأسس العلمية المرتبطة بموضوع البحث، من خلال تقديم معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار وتوضيح أسباب إصداره وأهدافه ومجال تطبيقه، إلى جانب تسليط الضوء على المستجدات المحاسبية الحديثة التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16.

وللوقوف على أثر تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار على بيان المركز المالي والنسب المالية على أرض الواقع تم إجراء دراسة حالة على مستوى شركة غارودا إندونيسيا التي ساعدتنا على المعالجة السليمة للإشكالية المطروحة ومجموعة الأسئلة الفرعية التي تحتاج إلى وصف الواقع العملي. وبناء على ما تعرضنا له في هذه الورقة البحثية تم تحقيق أهداف البحث والتوصل إلى مجموعة من **النتائج** أهمها:

● أن إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 وتحديث المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار جاء في الأساس للقضاء على التمويل خارج الميزانية، الذي تحصل عليه الشركات المستأجرة من خلال التحايل على بنود عقود الإيجار التمويلية ومعالجة الكثير منها على أنها عقود إيجار تشغيلية، لأن هذه الأخيرة لا تظهر في بيان المركز المالي وتخفي الالتزامات الحقيقية للشركات المستأجرة؛

● تتمثل المستجدات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 أساساً في إلغاء المعالجة السابقة لعقود الإيجار لدى الشركات المستأجرة إلى عقود تمويلية وعقود تشغيلية، وبدلاً من ذلك تم تفعيل مدخل جديد يعتمد نموذجاً واحداً للمحاسبة عن عقود الإيجار يتضمن رسملة جميع عقود الإيجار في ميزانية الشركات المستأجرة باستثناء عقود الإيجار المنخفضة القيمة والقصيرة الأجل؛

● تأثر بيان المركز المالي لشركة الطيران غارودا إندونيسيا بشكل قوي بعد تطبيق المستجدات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار، حيث أن الشركة كانت تحفي 8 914 397 327 \$ أي ما يقارب 9 مليارات دولار أمريكي في صورة التزامات إيجار تشغيلي خارج الميزانية كتمويل خفي لا يُظهر ديونها وحقيقة وضعها المالي، وادراج هذا التمويل الخفي في قائمة المركز المالي أدى إلى زيادة كبيرة في الأصول والخصوم.

- أن الأثر المالي الناتج عن تطبيق المستجندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار قد انعكس بشكل سلبي كبير على النسب المالية الرئيسية لشركة الطيران غارودا إندونيسيا، وقد تغيرت كثيرا هذه النسب عما كانت عليه مما أدى إلى تدهور الأداء المالي الشركة، كما أن تطبيق المستجندات المحاسبية الحديثة لمعالجة عقود الإيجار أظهرت حقيقة الوضع المالي للشركة على أنها في وضعية مثقلة بالديون ووفرت معلومات مناسبة أكثر ملائمة ومصداقية لمتخذي القرارات.

وبغرض إعطاء بحثنا فائدة أكثر وبناء على نتائج الدراسة، ارتأينا إعطاء بعض التوصيات والاقتراحات على المستوى المحلي التي نراها مفيدة من أجل الارتقاء بكفاءة الممارسات المحاسبية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، نذكر منها ما يلي:

- العمل على زيادة وعي معدي القوائم المالية ومسيري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على أهمية الاهتمام بمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS من أجل توفير قوائم مالية أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي؛
- ضرورة مواكبة النظام المحاسبي الجزائري للتطورات والمستجندات المحاسبية الدولية الحديثة؛
- يجب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية استخدام المحاسبة المالية كأداة لتفعيل جودة المعلومات المحاسبية وليس كأداة جبائية، بالإضافة الى تكريس الافصاح الكامل والوقتية في تقديم المعلومات؛
- لمواكبة التطور المحاسبي لابد من تحديث النظام المحاسبي المالي واكتسابه صفة المرونة، والعمل على انشاء مخابر خاصة بالمحاسبة من خلال التنسيق بين الجامعة الجزائرية والمجلس الوطني للمحاسبة لمتابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية وتوظيفها بما يخدم الواقع الجزائري.

6- قائمة المراجع:

- خالد الجعارات. (2017). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة 2. عمان ، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عمرو السيد زكي محمود. (2018). أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16- عقود الإيجار- على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات اصحاب المصالح في منشأة المستأجر _دراسة تجريبية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد 2 المجلد 2.
- فاطمة جاسم محمد، وعلي يوسف جبير. (2020). الجوهر الاقتصادي للممارسة المحاسبية في ظل معيار الابلاغ المالي رقم 16 الايجارات. مجلة المني للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد رقم 10 العدد الثالث.
- محمد أبو نصار، وجمعة حميدات. (2016). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والتطبيقية)، الطبعة الثالثة. عمان، الأردن: دائرة المطبوعات والنشر.
- هاني أحمد نمر العريدي. (2017). أثر تطبيق المعيار IFRS 16 : الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة. عمان- الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- Forbes, R., & Gupta, G. (2019). Accounting Standards for Leases and Their Possible Impacts on Financial Analyses and Valuation. *Journal of Forensic and Investigative Accounting Volume 11: Issue 3*.
- Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2013). *Intermediate accounting, 15th Edition*. USA : John Wiley & Sons.
- Susanti, M., Ardana, C., Sufiyati, & Dewi, S. (2020). The Impact of IFRS 16 (PSAK 73) Implementation on Key Financial Ratios: An Evidence from Indonesia. *Advances in Economics, Business and Management Research, volume 174*.
- Young, S, Y. (2020). Capitalization versus Disclosure: The Impact of Operating Lease Capitalization on Managerial Leasing Decisions*. *Global Market Intelligence Research Paper Series*.
- Hoshino, Y. (2017). Effect of IFRS Adoption on Corporate Performance Measurement: Analysis of Japanese Manufacturing Companies. *Universal Journal of Accounting and Finance 5(4)*.

- Crowe Indonesia. (2022, 08 27). *Indonesian Companies Facing Challenges Implementing PSAK 73 in Leases*. Retrieved from <https://www.crowe.com/id/-/media/Crowe/Firms/Asia-Pacific/id/CroweHorwathID/Risk-Consulting-Insights/Indonesian-Companies-Facing-Challenges-Implementing-PSAK-73-in-Leases.pdf>
- <https://www.garuda-indonesia.com>. (2022, 08 26).
- https://www.idx.co.id/StaticData/NewsAndAnnouncement/ANNOUNCEMENTSTOCK/From_EREP/202107/6d15ea12b0_bc95e47b7b.pdf.
- <https://www.pwc.com/ifrs>. (2017, 4). Retrieved from The Leases Lab.
- IFRS 16. (2016). *International Financial Reporting Standard – Leases*. Retrieved from www.iasb.org.
- IFRS community. (2022, 02 16). *Recognition and Measurement of Leases (IFRS 16)*. Retrieved from <https://ifrscommunity.com/knowledge-base/ifrs-16-recognition-and-measurement-of-leases/#link-components-of-the-lease-liability>

7- المراجع المترجمة إلى اللغة الانجليزية:

- Khaled Al-Jaarat. (2017). *International Financial Reporting Standards*, 2nd Edition. Amman, Jordan: Dar Safaa for Publishing and Distribution.
- Amr El-Sayed Zaki Mahmoud. (2018). The effect of applying International Financial Reporting Standard No. 16 – Lease Contracts – on the usefulness of accounting information and stakeholders' decisions in the lessee's facility – an experimental study. *Alexandria Journal of Accounting Research*, Issue 2, Volume 2.
- Fatima Jassim Muhammad, and Ali Youssef Jubeir. (2020). The economic essence of accounting practice under Financial Reporting Standard No. 16 Leases. *Mona Journal of Administrative and Economic Sciences*. Volume No. 10, Issue Three.
- Muhammad Abu Nassar, and Juma Humaidat. (2016). *International Financial Accounting and Reporting Standards (Theoretical and Practical Aspects)*, Third Edition. Amman, Jordan: Department of Publications and Publications.
- Hani Ahmed Nemer Al-Aridi. (2017). *The impact of applying IFRS 16: Rentals on the financial statements of Jordanian public shareholding companies*. Amman– Jordan: Middle East University.
- Forbes, R., & Gupta, G. (2019). Accounting Standards for Leases and Their Possible Impacts on Financial Analyses and Valuation. *Journal of Forensic and Investigative Accounting Volume 11: Issue 3*.
- Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2013). *Intermediate accounting, 15th Edition*. USA : John Wiley & Sons.
- Susanti, M., Ardana, C., Sufiyati, & Dewi, S. (2020). The Impact of IFRS 16 (PSAK 73) Implementation on Key Financial Ratios: An Evidence from Indonesia. *Advances in Economics, Business and Management Research, volume 174*.

- Young, S, Y. (2020). Capitalization versus Disclosure: The Impact of Operating Lease Capitalization on Managerial Leasing Decisions*. *Global Market Intelligence Research Paper Series*.
- Hoshino, Y. (2017). Effect of IFRS Adoption on Corporate Performance Measurement: Analysis of Japanese Manufacturing Companies. *Universal Journal of Accounting and Finance* 5(4).
- Crowe Indonesia. (2022, 08 27). *Indonesian Companies Facing Challenges Implementing PSAK 73 in Leases*. Retrieved from <https://www.crowe.com/id/-/media/Crowe/Firms/Asia-Pacific/id/CroweHorwathID/Risk-Consulting-Insights/Indonesian-Companies-Facing-Challenges-Implementing-PSAK-73-in-Leases.pdf>
- <https://www.garuda-indonesia.com>. (2022, 08 26).
- https://www.idx.co.id/StaticData/NewsAndAnnouncement/ANNOUNCEMENTSTOCK/From_EREP/202107/6d15ea12b0_bc95e47b7b.pd.
- <https://www.pwc.com/ifrs>. (2017, 4). Retrieved from The Leases Lab.
- IFRS 16. (2016). *International Financial Reporting Standard – Leases*. Retrieved from www.iasb.org.
- IFRS community. (2022, 02 16). *Recognition and Measurement of Leases (IFRS 16)*. Retrieved from <https://ifrscommunity.com/knowledge-base/ifrs-16-recognition-and-measurement-of-leases/#link-components-of-the-lease-liability>